مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

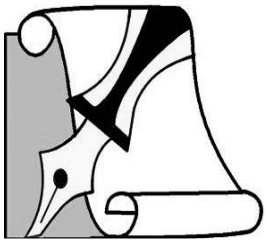

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

اليمن.. بين الهدنة وعملية بناء الدولة الحديثة

الجزء الأوّل:

العدوان السعودي والهدنة

منذ أمد التاريخ الضارب لليمن الحديث، أو كما يُعرف بإقليم اليمن، حيث جنوب شبه الجزيرة، والتي سمّيت لاحقاً شبه الجزيرة العربية، كان هذا البلد مطمعاً للعديد من الممالك التي استولت على أراضي اليمن، نظراً لأهمية شواطئه الممتدة، والمطلّة على طرق البحار والإبحار...

واليمن الحديث، بعد توحيد أراضيه وانتهاء مفاعيل الحروب والانقسامات فيه، لم يكن أفضل حالاً، من ناحية التدخلات الإقليمية والدولية في شؤونه الداخلية. وكان أن انطلقت الحركة التي أعلنت عن نفسها تحت اسم "أنصار الله"، أو كما يطيب للإعلام العربي الموجّه أن يسمّيها "جماعة الحوثي"، بعدد قليل جداً من الأشخاص، لتقدّم التضحيات العظيمة فيما بعد، من مؤسّسها إلى قادتها الكبار، ولغاية مقدّسة هي: رفع السيطرة الأجنبية على اليمن: أرضاً وشعباً ومقدّرات.

ومن ثمّ جاءت "عاصفة الحزم"، وهي العملية العدوانية التي أطلقها التحالف السعودي–الإماراتي ضد الشعب اليمني والجيش واللجان الشعبية وحركة أنصار الله، منذ مارس/ آذار 2015، والتي امتدّت طيلة سنوات عجاف، عانى الشعب اليمني الأعزل –ولا يزال– من آثارها التدميرية التي طالت كل شيء، من بشر وحجر، مع استهداف مؤسسات الدولة التعليمية والمرافق الصحية، وكل ما طالته آلة العدوان السعودي.

وبعد الانتكاسات المتتالية للسعودية والإمارات على الجبهات العسكرية، وفشل سياسة الحصار والتجويع، كان لا بدّ من إيجاد مخرج يحمي الأمراء المراهقين والمغامرين في السعودية وفي الإمارات، فكان الاتجاه للتسوية السياسية، وتحت رعاية الأمم المتحدة، والتي لم يُكتب لها النجاح، بين الطرف المعتدي، وبين حركة أنصار الله والأحزاب السياسية اليمنية ..

الهدنة: لم تكن الهدنة الأخيرة في (أبريل / نيسان 2022) سوى طريقة لفتح الباب أمام الحلول السياسية، للخروج من الأزمة التي ورّطت فيها السعودية والإمارات دول الخليج وبعض الدول الإقليمية والأجنبية التي دعمت العدوان على اليمن تحت عنوان فرض الشرعية، لكن على الطريقة التي يريدها العدوان، وليس كما

يراها الشعب اليمني.. فكانت خروق الهدنة تسجّل في كل يوم، بعدم تطبيق أدنى شروطها، من خلال رفع الحصار الكليّ عن مطار صنعاء والموانئ، بالإضافة لبعض المطالب التي اتفق الطرفان عليها بشكل أوّلي.

أوّلاً: ما هي الشروط المتبادلة لتطبيق الهدنة؟

من شروط الهدنة التي يريدها الأميركي والسعودي، إشراك جميع الأطراف بالحل السياسي الشامل (من ضمنها الحكومات التي شكّلت خارج اليمن، أو ما يُعرف بممثّلي الشرعية)؛ بينما ترى صنعاء أنّ أولويات الحل تتمثّل في النقاط الآتية:

-أ- وقف العدوان العسكري والعملياتي والقصف عبر الحدود والاعتداءات على الشعب اليمني.

-ب- رفع الحصار:

1- عن مطار صنعاء بشكل كامل، للسماح لكل المسارات الجويّة باستخدام المطار دون شروط أو تضييق.

2- عن الموانئ، والسماح للسفن والبواخر بالرسو على المياه والمواني‌ء اليمنية، مثل الحديدة، وإدخال المواد الغذائية وتبادل المواد النفطية، مما يؤثّر بشكل إيجابي على الحالة الصحية والغذائية الشعب اليمني.

-ج- خروج الإحتلال قبل أي شيء، وقبل الدخول في أي مفاوضات سياسية يمنية شاملة ..

وهذا يعني أنه بعد انتهاء مفاوضات وقف العدوان العسكري على اليمن، تدخل البلاد في عملية تفاوض بين الأطراف السياسية اليمنية، وبعيداً عن التدخلات الخارجية.

وإذا لم تتحقق هذه الشروط الثلاثة، فقد تعود الحرب؛ وعندها ستتغير الكثير من المعطيات .

وللوصول إلى تنفيذ تلك الشروط، طرحت صنعاء الملف الإنساني، والمتضمن فتح مطار صنعاء وميناء الحُديدة وصرف الرواتب، كخطوة أولى للتهيئة في الوصول إلى وقف العدوان ورفع الحصار وخروج المحتل وإثبات حُسن النوايا من قِبل تحالف العدوان.

ثانياً: سيْر المفاوضات واحتمالاتها:

-أ- المفاوضات هي بين صنعاء وتحالف العدوان، ولا وجود لما يسمّى حكومة الفنادق، أو المجلس الرئاسي؛ وهذا كان شرطاً واضحاً من صنعاء، وهو ما يجري حالياً ، بغضّ النظر هل سيتم التوصل إلى لاتفاق أم لا.

* أعلن قائد الثورة، السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، أنّ المفاوضات لن تكون إلاّ مع التحالف، ولن يُسمح بالتفاوض مع حكومة الخونة أو ممثّليهم *.

-ب- إن تمديد الهدنة الحالية ورسم خريطة تسوية سياسية بات على المحك، بعد تعنّت الطرف الأميركي بفرض شروط على سير المفاوضات، وبسبب عدم الالتزام الكامل من طرف السعودية بتنفيذ البنود الأوليّة وخرق الهدنة بشكل يومي، من خلال استمرار القصف المدفعي عبر الحدود واستهداف المدنيين.

إن التسويف السعودي وعدم تطبيق الوعود والشروط، قد يفرض عودة الخيارات العسكرية، حيث يؤكد ممثّلو حركة أنصار الله أن المواجهة المقبلة لن تكون كسابقاتها.

-ج- إعادة إحياء مفاوضات(مسقط) التي انطلقت بوساطة عُمانية، قد تأتي بنتائج إيجابية، لموثوقية الوسيط العماني عند صنعاء، بعد تكفّل دفع رواتب العسكريين ومنتسبي الأجهزة الأمنية، من مرتّبات الجيش والقطعات العسكرية المختلفة، وضمان وقف الاعتداءات المستمرة وخرق شروط الهدنة.

-د- زيادة الاتصالات الدولية بالأطراف الثلاثة: عُمان، الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، لحلّ الأزمة اليمنية بشكل شامل، وبمشاركة جميع الأطراف اليمنية الموجودة على أرض اليمن، وتحت مظلّة داعمة من المجتمع الدولي.

الجزء الثاني:

العلاقات اليمنية – العمانية:

أوّلاً: تميّزت هذه العلاقات عبر التاريخ، بالاستقرار وحسن الجوار وتوسيع عمليات التبادل التجاري وتطوير الصناعات الخفيفة.

تبلغ حدود البلدين المشتركة 288 كيلومتر من الجانب الشرقي لليمن، مما يتيح إنشاء منطقة اقتصادية حدودية بين الجانبين .

إن المصالح المتبادلة بين البلدين يمكن أن تُتوّج ببعض الإتفاقيات الجديدة عبر مجلس الأعمال اليمني- العماني، للعمل على إيجاد فرص لتعزيز العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية، وذلك عبر اتخاذ الخطوات الآتية:

-أ- العمل على زيادة الاستثمار في شتّى المجالات الصناعية والزراعية.

-ب- تبادل الخبرات البشرية وتطوير سُبل الإنتاج الآمن، ضمن تعزيز العلاقات الاجتماعية ومهارات التواصل بين الشعبين .

-ج- زيادة كمية ونوعية اليد العاملة، والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية التي تحكم قوانين البلدين، ليُصار إلى الاستفادة من الكوادر المؤهّلة(كما يحدث مع دول الخليج والعمالة اليمنية).

-د- الأموال التي هاجرت من اليمن نحو عُمان واستثمرت فيها، تبلغ حوالي 80 مليون دولار كأقل تقدير؛ وهذا رقم قليل جداً مقارنة بحجم المقدّرات الطبيعية والبشرية.

ثانياً: علاقة عُمان – حركة أنصار الله:

إن سياسة عُمان التي تنتهجها عبر تاريخها الحديث، هي الحياد والتوازن والانفتاح على الجميع، دون الغوص أو التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد.

هذه السياسة جعلت علاقتها بحركة أنصار الله مميّزة ومستقرة، ومكّنت مسقط من إنجاح وساطاتها المستمرة، وفرض شروط الهدنة ووقف إطلاق النار.

وقد جلب موقف مسقط من الحرب على اليمن العديد من الانتقادات لها من جانب قوى التحالف؛ حتى أن سفارتها في صنعاء تعرّضت للقصف من جانب طائرات العدوان. فمسقط لم تشارك في عملية (عاصفة الحزم) منذ الأيام الأولى لها، حيث كانت تدعو لحلّ النزاع بالطرق السلمية السياسية.

كما دعمت عُمان الوساطات الأممية، ومؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل، وتمسكت بعلاقات ثابتة مع حكومة الرياض ومع حركة أنصار الله معاً.

كذلك أعلنت مسقط عن تأييدها لحق اليمنيين بالمرور الآمن عبر أراضيها والإقامة فيها، كي تبقي قنواتها مفتوحة لتمرير أفكار ومبادرات السلام والتسويات السياسية للحرب اليمنية.

إن الثقة بالوسيط العماني من جانب حركة أنصار الله وإيران، وعلاقة عمان الجيّدة بأمريكا وبريطانيا، جعلت قناعات الجانب السعودي –الإماراتي تتبدّل إيجاباً، وذلك لحيوية الدور العماني، ورفض عُمان كل أنواع الضغوط لتغيير مواقفها المحايدة والرافضة للحرب.

إن تقاطع الرؤى السياسية بين عُمان وحركة أنصار الله قد أنتج أواصر علاقة متينة، يبني الطرفان على أساسها للمستقبل، وذلك لعدة أسباب، من أهمها:

–أ– وجود عسكري أمني سعودي في محافظة ظفار وعلى أراضي المهرة العمانية، والعمل الدؤوب من الجانب السعودي لبناء خطوط أنابيب نفط وغاز على الأراضي العمانية، واستغلال حالة التردّي الاقتصادي العماني، لأن السيطرة السعودية غالباً ما كانت تتم عبر دفع الأموال؛ لكن ما يحكم هذا المشروع هو عدم تقبّل شيوخ القبائل للوجود السعودي في منطقتهم.

–ب– سيطرة الإمارات على جزيرة سقطرى تهدّد الأمن التجاري العماني، وتزيد من مخاوف مسقط إن تمّت السيطرة النارية للإمارات، ما يؤجّج بؤر الصراع في المنطقة .

–ج– التقارب في العقائد المذهبية بين أغلبية عمانية تتبع الطريقة الإباضية، والتي تتوجس من المد الوهّابي السعودي التكفيري، حيث إن المذهب الإباضي لا يكفّر أحداً؛ إضافة إلى تقارب هذا المذهب مع المذهب الزيدي–الشيعي المنتشر في اليمن، حيث تجهر حركة أنصار الله بمذهبها، مقابل أحادية مذهبية مهيمنة في باقي دول الخليج.

–د– وجود بعثة سياسية دائمة لأنصار الله، ومنها الناطق الرسمي للحركة الذي يقيم منذ مدة في العاصمة مسقط، مع حرية الحركة لقيادات في أنصار الله في السفر والعودة، ولقاء القيادات السياسية والسفراء والدبلوماسيين في إطار مساعي الحل السياسي.

–هـ– فتح وتفعيل منْفذي شحن بين الحدود العمانية وأماكن سيطرة أنصار الله، وهما يمثّلان الرئة الإقتصادية الحيوية لليمنيين في ظل حصار ميناء الحديدة، بينما تستفيد عمان من إنعاش منطقة التجارة الحرّة العمانية وميناء صلالة جنوب السلطنة .

– و– إن تقوية هذه العلاقات مسألة مفيدة للطرفين، في الحسابات السياسية والأمنية والإقتصادية؛ فهي تُبرز الدور العماني الفاعل والوسطي، وتؤمّن لصنعاء متنفساً سياسياً واقتصادياً آمناً؛ والأهم من كل ذلك، تثبيت السيطرة في المستقبل لحركة أنصار الله بعد انتهاء مفاعيل وآثار العدوان، وتوجيه هذه السيطرة على الحدود، بما يضمن لمسقط إضعاف الوجود السعودي –الإماراتي على أراضيها وعلى نوافذها البحرية، عن طريق الحدود المشتركة مع يمن أنصار الله، حيث تضمن هذه القوّة لمسقط عدم استئثار السعودية بأمن المنطقة وهيمنتها على الأراضي الحدودية، وتحكّمها بالقرارات السياسية في المنطقة.

إن حاجة الطرفين العماني واليمني للحد من النفوذ السعودي–الإماراتي وكبح طموحهما الإقتصادي، ومنع محاولاتهما المستمرة للسيطرة على خليج عدن والمحيط الهندي وباب المندب إقتصادياً، سوف تعزّز من التقارب العماني مع صنعاء في المستقبل.

الجزء الثالث:

العلاقات اليمنية – الإيرانية:

وقّع الجانبان اليمني والإيراني العديد من اتفاقيات التعاون العلمية والثقافية والصناعية، بغاية توسيع ميزان التبادل التجاري بين البلدين. لكن عند انطلاق عملية (عاصفة الحزم) العدوانية على اليمن، وتحديداً على حركة أنصار الله التي نادت بالتحرّر من السطوة الأجنبية، والداعمة للمسار السياسي اليمني الداخلي، بدأت الأمور تأخذ منحًى مغايراً، حيث تُعدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية الراعي الأكبر لحركة أنصار الله، مع توالي الاتهامات لطهران بتسليح الحركة وإطالة أمد الحرب، لتحقيق مكاسب سياسية وأمنية، في إطار توتّر العلاقات الإيرانية – السعودية.

ومع رفض طهران الدائم لمقولة التسليح والمشاركة في الحرب، تبقى العلاقة بين حركة أنصار الله وإيران ودول ما يسمّى معسكر محور المقاومة، أقوى مما كانت عليه يوماً علاقة إيران بصنعاء، حيث تحمل العقيدة السياسية والدينية لأنصار الله العداء الكامل لأمريكا وللكيان الصهيوني المحتل .

ورغم العدوان السعودي والحصار، فقد أرسلت طهران سفيرها الراحل حسن إيرلو إلى صنعاء للإعلان عن اعترافها بشرعية حركة أنصار الله، والتي صّنفها العالم بأنها إرهابية، من ضمن التصنيفات السياسية الموجّهة التي يُطلقها النظام الدولي المهيمن.

الجزء الرابع: اليمن وبناء دولة ما بعد العدوان:

تتضمّن النظرة المستقبلية لليمن في مرحلة ما بعد العدوان، تشكّل يمن موحّد، مستقل، حر، لا تُفرض عليه الإملاءات السياسية أو المسارات القديمة التي كانت تحكّم سياسيّيه بالشؤون الداخلية والخارجية للبلاد.

إن اليمن الجديد، بعد المصالحة الوطنية الشاملة لجميع الأطراف على الأراضي اليمنية، يحتاج لإعادة البناء على مستوى الإنسان والأرض، لأن آثار العدوان كانت مدمّرة، بالنسبة للمجتمع اليمني أوّلاً، وللأسرة اليمنية التي تحتاج وقتاً طويلاً لمحو آثار الحروب عن الأجيال اليمنية التي نشأت وولِدت على أصوات الانفجارات، والتي حكمت عليها الآلة العسكرية بضعف البنية الجسدية الغذائية والتعليمية التحصيلية.

إن المصالحة تحتاج إلى إرادة وطنية جامعة، تنقل اليمن إلى مرحلة مستقرة في المجالات الأمنية، الاقتصادية، الحياتية، والتعليمية، حيث تُرسى لبنة بناء الدولة التي سوف تقود عمليات النهوض بالبلاد، عبر زرع المبادئ الوطنية لدى أبناء اليمن، بالحفاظ على وحدة الأراضي اليمنية وتعزيز الممارسة الديموقراطية والمشاركة السياسية لكلّ فئات الشعب.

وهنا تبرز أهمية العمل على تحديث القوانين الوضعية المدنية للدولة الحديثة في اليمن، من رأس الهرم إلى مندرجات أقل وأقل، حتى تغطّي مختلف الشؤون الإدارية لمؤسسات الدولة، من هيئة الرئاسة إلى المجالس السياسية والبلدية، وغيرها من المنشآت المدنية والتعليمية والصناعية والزراعية...

إن إعداد قانون متطور، يحافظ على الهوية اليمنية الأصيلة ويواكب التطورات العالمية، هو المرحلة الأولى في مشروع إعادة اليمن على الخارطة الدولية للدول الناشئة، نحو نمو يمني مستدام وثابت.

كما أن بناء الإنسان اليمني الجديد، المنتج، وصاحب الرؤية، مع خلق فرص العمل، يدخل ضمن أسس تدريبية تثقيفية، تبدأ من الأحياء الصغيرة وتتوسع إلى المجتمعات الأكبر في الأرياف والمدن، بعيداً عن القبلية، والأقرب من الهوية والأصالة والحضارة الإنسانية.

وأيضاً، فإن بناء رأس المال البشري ركيزة كل مشروع، لرفع مستوى المعيشة والحد من النمو السكاني المتزايد، عبر خطط توعوية حديثة، في سبيل الحفاظ على المقدّرات، لرفع مستوى الاقتصاد والفكر والثقافة في المجتمع اليمني.

ويجب الحد من هجرة اليمنيين إلى الخارج، خاصة بين الفئات الشبابية، وإشراك الشباب اليمني في الرؤى المستقبلية لبناء الدولة، وإعادة توجيه طاقاتهم إلى مناطق النمو، لتمكينهم من إيجاد مساراتهم والاعتماد على أنفسهم، بخلق فرص عمل بإشراف الدولة، لدعم المشاريع الناشئة ورفع مستوى معيشة الأسر، والحفاظ على النسيج الاجتماعي المتماسك؛ مع إشراك العنصر النسائي في جميع نواحي النشاطات الممكنة، لتوزيع وزيادة القوى العاملة المختلفة الإختصاصات .

الاقتصاد الحديث والعلم:

يرتبط الإقتصاد الحديث بشكل كامل بالتكنولوجيا، وركيزته العلوم العصرية المختلفة.

إن توفير التعليم والتدريب يبدأ من النقطة صفر، وهي محو الأميّة في المجتمعات وتعليم كبار السن، لخلق بيئة تشجّع على اكتساب العلوم. وتوفير التعليم للجميع سيوفّر فرص التدريب العلمي والمهني، ويسهم في إعداد قوى عاملة تتمتع بصفات مؤهّلة تقنياً، وتمتلك مهارات تحسّن من الإنتاجية وتلبّي حاجات أسواق العمل المختلفة .

إنّ بناء الجامعات والمدارس المتطورة، من ضمن برامج تعليمية حديثة، سوف ينتج جيلاً من الطلاّب الواعين، ويعزّز الدراسات والبحوث العلمية، بما يحتاجه سوق العمل اليمني (في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة).

كما أن الاعتماد على التكنولوجيا سيحلّ العديد من مشاكل السوق اليمني، ويؤمّن إبرام عقود مع الخارج لجلب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد.

وكذلك تبرز الحاجة إلى ربط التعليم بالاقتصاد، لبناء لُبنة اقتصادية متنوعة الإنتاجات، ولا تعتمد فقط على النفط والغاز اللذين كان ينتجهما اليمن خلال السنوات الماضية.

ولا تبتعد خطط الاقتصاد الحديث عن التعليم والتنمية البشرية. فإشراك كل فئات المجتمع في البعد الثقافي التنموي يرفع الوعي ويعزّز ثقافة التنوع والقبول، ويوسّع مفهوم الابتكارات والإنتاجية الفردية كوحدة معزّزة لقِيم الإنتاج، مع الانفتاح على ثقافة الجمعيات لتوفير فرص العمل بشكل أوسع، حيث تقل سطوة التقاليد المجتمعية القديمة التي تؤثّر سلباً على النمو العام.

قطاع النفط والغاز:

تشتدّ الحاجة إلى ترشيد استهلاك النفط وتغذية السوق اليمني المحلي، وذلك للنهوض أوّلاً بالمصانع والمعامل التي تحتاج إلى الطاقة، ومن ثمّ العمل على أحدث التقنيات للبحث والتنقيب في المواقع المختلفة، نظراً للدراسات التي أكدت بأن كميات النفط والغاز غير المستكشف في اليمن كبيرة، وستضع اليمن في مصاف الدول متوسطة النمو، في حال تمّت إدارة الملف بطريقة حديثة وشفّافة.

وبالإضافة إلى ملف تحلية المياه عبر محطة عدن للكهرباء ومحطة المخا قيد الإنجاز، تبرز الحاجة لترشيد سُبل استهلاك المياه وتنوّع المحاصيل الزراعية، حيث يستهلك القطاع الزراعي أكثر من 85 بالمئة من الموارد المائية، بمردود كفائي أقل من النصف.

كما يستنزف الاقتصاد الريفي المعتمد على زراعة القات كميات كبيرة من المياه والموارد. والعمل على زراعات بديلة، كالحمضيات والبن، سوف يوفّر كميات كبيرة من المياه ويرفع الدخل للفرد، إلى جانب السعي لإعادة مستوى البن اليمني وتحفيز الخارج على طلبه.

أفكار حول تطوير الزراعة اليمنية:

– الاهتمام بزراعة الحبوب وتوسيع زراعتها.
– إحياء العديد من المناطق الشاسعة من خلال القطاع الزراعي.
– تخفيف فاتورة الإستيراد في الحبوب والبقوليات وغيرها كمرحلة أولى.
– بدء الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل، كالثوم وبعض الفواكه.

لقد بلغت المبادرات المجتمعية في الإطار الزراعي أكثر من 1151 مبادرة مجتمعية، وتم إنشاء أكثر من 64 جمعية تعاونية زراعية، وإعادة تفعيل 145 جمعية".

وخلال العام 2022، انخفضت فاتورة الإستيراد الخارجي في بعض المنتجات الزراعية بنسب متفاوتة، مثل الثوم 50 %، الذرة الشامية 5 %، الزبيب 70%، الدواجن 20 %، التمور 15 %، اللوز 5 %، بسبب زيادة الإنتاج المحلي من هذه الأصناف.

تنمية إدارات الدولة :

لا بدّ لدولة القانون التي يكون فيها الإنسان هو الرقم الأهم، من أن تمتلك إدارات على مستوى عال من الإمكانات البشرية (إيجاد كادر متمرّس ومتدرّب على أداء الوظائف الإدارية لتسيير شؤون المواطنين)، والتجهيزات اللوجستية المزوّدة بالتكنولوجيا، والمعتمدة على أتمتة المعلومات لسرعة الوصول إليها، بهدف تحقيق أهداف الأمن الإجتماعي للدولة.

إن احترام حقوق الفرد في الدولة اليمنية الحديثة، من دون تمييز أو تدخلات، وعدم العودة إلى العلاقات السابقة، سوف يُشعر الفرد بأهمية دوره الوظيفي، ويجعله يحترم القوانين ويطبّقها، ليكون وحدة تطور وليس وحدة تعثر؛ وهذا يحتاج إلى ورش عمل، تبدأ من أصغر المجتمعات وتنسحب على القرى والأرياف وباقي المدن والمجالس البلدية، على امتداد الأرض اليمنية.

السلطة القضائية:

إمتاز اليمن عبر تاريخه بأعلام القضاء والحجج العلمية القانونية، على مستوى العالم أجمع.

إن غياب المحاسبة في أي دولة يشجّع الفاسدين على خرق القوانين أكثر، وبما يؤدّي إلى إنتاج دولة متخلفة وتفتقد للقوانين الرادعة .

أما بناء السلطة القضائية على أساس وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وبدون تدخلات خارجية في التعيينات القضائية في مجالس القضاء وفي المحاكم، فسوف يجعل القضاء مستقلاً، وبعيداً عن التدخلات أو التسييس، حيث يرتكز بناء الجسم القضائي على الأهلية والمستوى العلمي وليس على قاعدة الانتماء.

إن السلطة القضائية التي تراقب وتحاسب سوف يكون لها الدور الأكبر في تقويم أعمال الأمّة، من أعلى هيكل إداري إلى أصغر فرد في المجتمع اليمني.

السياحة:

يمتلك اليمن إرثاً مهماً في مجالات السياحة المتنوعة: مواقع طبيعية ومحميات، أربعة مواقع على لائحة التراث الإنساني العالمي (مدينة شبام القديمة، ومدينة صنعاء القديمة، وحاضرة زبيد التاريخية، وأرخبيل سقطرى، ومعالم مملكة سبأ).

لذا يجدر تنمية قطاع السياحة اليمني، وتدريب كوادر من مرشدين قادرين على التواصل مع الوفود الأجنبية، مع توفير بنى تحتية، من فنادق وأماكن إقامة، ضمن معايير آمنة ومريحة، كي يرتفع الاستثمار في قطاع السياحة إلى أعلى مستوياته.

الصحة:

يُعدّ الفرد الصحيح الخالي من الأمراض وحدة نجاح المجتمع. ولا تتحقق شروط السلامة الجسدية إلاّ بمؤثّرات كثيرة، ومنها: عدد ساعات العمل؛ الإجهاد؛ البيئة السليمة بعيداً عن الملوّثات؛ توفير المجمّعات الصحية الطبية والمستوصفات في كل المناطق؛ تأمين مشافي حديثة تتضمن الأجهزة اللازمة لبيئة استشفائية متطورة، للارتفاع بمستوى العلاجات، من ضمن خطة شاملة لتأمين كوادر طبية متمرّسة، من أطبّاء وصيادلة وممرّضين، في مختلف المجالات التي تُعنى بالصحة والطبابة.

بناء الدولة السياسي :

إن إشراك كل الأحزاب الموجودة على الأراضي اليمنية، وجميع المؤثّرات الإجتماعية، في بناء الدولة، يجعل الكلّ مسؤولاً حيال واجباته وحقوقه؛ وبذلك تبدأ البنية السياسية في النمو لإيجاد المخارج التي تؤدّي للإتفاق على طابع الدولة السياسي الخارجي، حيث ستبني الدولة علاقاتها السياسية والدبلوماسية والإقتصادية، وتوقّع معاهدات الدفاع المشترك وتبادل البعثات الدبلوماسية، من سفراء وقناصل، وذلك تحت عنوان: الهوية السياسية للدولة اليمنية الحديثة.

الجيش والأجهزة اليمنية:

أمام ما حقّقه المُقاتل اليمني في مواجهة (عاصفة الحزم)، وقف العالم مذهولاً حيال قدرة الإنسان اليمني على التحمل، والإبداع الفردي، وصولاً إلى إبداعه في الصناعات العسكرية.

وفي السياق، فإن بناء جيش قوي، ومتماسك، ويحمل هوية وعقيدة الشعب اليمني العربي، هو حاجة أساسية لحماية الحدود وردّ الأعداء الطامعين، وحماية السواحل، نظراً لما يملك اليمن من شاطئ طويل ومتعدد الاتجاهات.

كما تبرز الحاجة إلى التخلص من السلاح المتفلت، لكن بما يراعي الأعراف المجتمعية والمناطقية .

ملف الموانئ:

تبلغ مساحة أراضي اليمن حوالي ٥٥٥ ألف كيلومتر، وحدوده البريّة هي فقط مع السعودية شمالاً، ومع سلطنة عمان شرقاً.

ولدى اليمن حوالي ٢٥٠٠ كيلومتر عبر الساحل الجنوبي على مياه الخليج، والساحل الغربي مع البحر الأحمر؛ كما يمتلك الكثير من الجزر المتناثرة، وأهمها جزيرتي سقطرى وحنيش .

وفي اليمن ستة موانيء بحرية، أهمها مينائي عدن والحديدة. ويُعدّ ميناء عدن أكبر ميناء طبيعي في العالم، ومن أعرق وأقدم الموانئ، وهو يتمتع بنقطة استراتيجية على الساحل الجنوبي، حيث يبعد 95 ميلاً بحرياً شرق باب المندب، ويمثّل البوّابة الجنوبية للبحر الأحمر.

كما يمتاز الميناء بعمله طول أيام السنة من دون التأثر بأي تغييرات في المناخ البحري أو الجوي.

ميناء الحديدة:

مدينة الحديدة وميناؤها وضعاها على خريطة التنمية، لإطلالة الميناء على البحر الأحمر، ضمن موقع جغرافي وسط المحافظات الشمالية، مع كثافة سكانية أسهمت في الازدهار والنمو اللذين أمّنهما ميناء الحديدة، والذي يمتاز بموقعه الإستراتيجي القريب من خطوط الملاحة العالمية .

يعمل الميناء كل أيام السنة لاحتوائه على محميات طبيعية تجعله بعيداً عن العواصف البحرية والرياح، والتي تؤثّر على حركة الملاحة في بعض المواسم.

كان العمل منطلقاً لتحسين وتوسيع بعض الأرصفة والحاويات، مع مساحات للرافعات وتعميق بعض القنوات الملاحية في الموانئ، وبناء محطات تحديث وتطوير ورش الصيانة، مع توسيع سعة القدرة الكهربائية، ومنظومة مراقبة إلكترونية لتسهيل عمل الإفراغ والنقل والتحميل .

وهناك خطط لإيجاد معامل تعليب صناعي بالقرب من الموانيء وإقامة مساحات للشركات المحلية والإقليمية والعالمية للتوزيع، وإدارة العمليات التجارية بشكل أقرب من مستودعات التحميل ووكلاء الشحن، مما يوفّر آلاف الفرص أمام اليد العاملة المحلية، من عمّال الشحن والتفريغ، وتحميل السفن .

الثروة السمكية :

يُعدّ قطاع الثروة السمكية اليمنية، مع طول الشاطئ اليمني واختلاف درجات الحرارة للمياه، كنزاً طبيعياً، يسهم في تنوّع الأصناف البحرية، من أسماك مختلفة الميزات. ولكن يسهم قطاع الصيد البحري بنسبة مئوية منخفضة من ناتج الاقتصاد اليمني، لاعتماد الصيد على الطرق القديمة؛ وأيضاً بسبب سيطرة بعض الشركات الأجنبية المرخّصة على نسبة كبيرة من منتوجات الصيد .

لذا يجب العمل على ترشيد الصيد الموسمي، وإعادة دراسة طرح رخص الصيد للأطراف المحلية والأجنبية، وبناء معامل تصنيعية بالقرب من الموانئ، ليُصار إلى تصدير نسب من المنتوجات البحرية إلى الخارج، ما يوفّر فرص عمل إضافية، ويرفع مستوى دخل الفرد ويعزّز النمو البشري المستدام.

وتبرز في هذا المجال حرب الموانئ بين السعودية والإمارات للسيطرة على الملاحة اليمنية، حيث تمكنت السعودية من انتزاع السيطرة على ميناء عدن من براثن الاحتلال الإماراتي، عبر مجالس الانتقالي التي كانت موجودة عسكرياً ولوجستياً؛ وما حصل من طرف السعودية برفع علم اليمن فوق ميناء عدن، أوحى بانتهاء دور المجالس الإنتقالية وتسليم السعوديين الميناء، بحجّة عدم قدرة المجالس على متابعة الإدارة المالية له. وتعمد السعودية إلى تحذير السفن التي تحوّل مسارها إلى ميناء الحديدة، والذي تديره حركة أنصار الله، مع فرض غرامات على الشركات المالكة للسفن .

كما تعمد السعودية لتغيير مسارات السفن المتّجهة إلى ميناء عدن، عبر إجبارها على دخول ميناء جدّة للحصول على تصريح، وتفتيشها بحجّة منع التهريب؛ وهي تتقاضى مقابل كل سفينة حوالي خمسين دولاراً. وبحساب إجمالي الحاويات المتّجهة إلى عدن، والتي تبلغ حوالي 50–60 ألف حاوية يومياً، فإن السعودية تسرق مبالغ طائلة من حقوق الشعب اليمني في كل يوم.

وختاماً، ما بين أطماع السعودية والإمارات بمقدّرات الشعب اليمني، وترقّب العدو الإسرائيلي للتطوّر النوعي في ترسانة السلاح اليمني، وترسيخ العقيدة اليمنية بالمجاهرة بالعداء لأمريكا وإسرائيل، يبقى اليمن على أبواب رسم التاريخ الحديث، والخروج من كل آثار الماضي، حين كان اليمني مستضعفاً ومسلوب الإرادة.. والثروات.

* هذه الحرب الكونية علينا هي بسبب تحرّرنا واستقلالنا عن إرادة الخارج.. ولا يُمكن أن نعود إلى الوراء مجدداً.. وفي النهاية، فإن إرادتنا هي التي ستمضي وتنتصر *